العددِ ٢٠ شباط ٢٠٢٦
No.20 Feb.2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

المحاسبة المالية كأداة لدعم الحوكمة والرقابة المجتمعية في المؤسسات الاقتصادية

م.د رائد نعيم راشد
جامعه واسط / كلية الهندسة
raednaeem1980@gmail.com

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان دور المحاسبة المالية بوصفها أداة فاعلة في دعم الحوكمة وتعزيز الرقابة المجتمعية داخل المؤسسات الاقتصادية، في ظل تزايد متطلبات الشفافية والمساءلة المالية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة ميدانية شملت عينة من المؤسسات الاقتصادية، تم جمع بياناتها باستخدام استبانة صممت لقياس ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في جودة التقارير المالية، ودور المحاسبة المالية في الحوكمة، وأثر الإفصاح المالي في تمكين الرقابة المجتمعية أظهرت نتائج البحث أن جودة التقارير المالية تسهم بصورة مباشرة في تعزيز الشفافية ورفع مستوى الثقة بالمعلومات المالية المقدمة لأصحاب المصلحة، كما بينت النتائج أن المحاسبة المالية تؤدي دورًا مهمًا في دعم مبادئ الحوكمة ولاسيما المساءلة والرقابة، إلا أن هذا الدور ما يزال يواجه بعض التحديات المرتبطة بضعف الالتزام الكامل بالمعايير المحاسبية الدولية ومحدودية توظيف المعلومات المالية في التخطيط الاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية : المحاسبة المالية ، الحوكمة والرقابة ، المؤسسات الاقتصادية

Financial Accounting as a Tool to Support Governance and Community Oversight in Economic Institutions

Dr. Raed Naeem Rashid
raednaeem1980@gmail.com
University of Wasit / College of Engineering

Abstract

This research aims to demonstrate the role of financial accounting as an effective tool in supporting governance and enhancing community oversight within economic institutions, given the increasing demands for transparency and financial accountability. The research adopted a descriptive-analytical approach through a field study involving a sample of economic institutions. Data was collected using a questionnaire designed to measure three main axes: the quality of financial reports, the role of financial accounting in governance, and the impact of financial disclosure on enabling community oversight. The research results showed that the quality of financial reports directly contributes to enhancing transparency and increasing the level of trust in the financial information provided to stakeholders. The results also indicated that financial accounting plays an important role in supporting governance principles, particularly accountability and oversight. However, this role still faces some challenges related to weak adherence to international accounting standards and the limited use of financial information in strategic

planning.**Keywords: Financial accounting, governance and control, economic institutions**

المقدمة

تعد المحاسبة المالية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية، إذ تمثل لغة الأعمال التي تعكس أداء المؤسسة ومدى التزامها بالمعايير المالية والقانونية. ومن هذا المنطلق، أصبحت المحاسبة المالية أداة استراتيجية ليس فقط في تسجيل العمليات الاقتصادية وتحليلها، بل أيضًا في دعم الحوكمة المؤسسية وتعزيز الرقابة المجتمعية. ففي ظل التحديات الاقتصادية والمالية المتزايدة التي تواجه المؤسسات، بما في ذلك الفساد المالي وسوء إدارة الموارد، برزت الحاجة إلى اعتماد نظم محاسبية دقيقة وشفافة توفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الرشيدة وتعزز من مساءلة الجهات الإدارية.

إن العلاقة بين المحاسبة المالية والحوكمة المؤسسية أصبحت أكثر وضوحًا مع تطور المتطلبات التنظيمية والتشريعية التي فرضتها الحكومات والمجتمع الدولي، حيث أصبح من الضروري أن تلتزم المؤسسات بتطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة مثل الشفافية، والمسؤولية، والمساءلة، والعدالة في إدارة الموارد. ومن هنا، تبرز أهمية المحاسبة المالية كأداة مراقبة داخلية وخارجية، تسهم في توفير البيانات الدقيقة التي تمكن صناع القرار من تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومقارنته بالخطط الاستراتيجية المعتمدة، إضافة إلى تمكين المجتمع من متابعة أداء هذه المؤسسات والمطالبة بالشفافية والمساءلة.

كما أن الرقابة المجتمعية على المؤسسات الاقتصادية باتت أحد الأعمدة المهمة لضمان الالتزام بالقوانين والمعايير الأخلاقية والمهنية، إذ تعمل على تقييد أي تجاوزات محتملة وتوفر بيئة حاضنة لتعزيز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة. ولتحقيق هذه الغاية، تعتمد المؤسسات على نظم محاسبية متطورة توفر بيانات دقيقة وموثوقة، مما يسهم في تعزيز قدرة المجتمع على متابعة الأداء المالي واتخاذ المواقف المناسبة في حالة وجود مخالفات أو تجاوزات.

يتضح من خلال ذلك أن المحاسبة المالية ليست مجرد عملية روتينية لتسجيل المعاملات وحساب الأرباح والخسائر، بل هي أداة استراتيجية لدعم الحوكمة المؤسسية وتفعيل الرقابة المجتمعية، وهو ما يجعلها محورًا أساسيًا لأي دراسة تهدف إلى تحليل العلاقة بين الأداء المالي للمؤسسة والالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة. وبناءً عليه، يأتي هذا البحث ليبرز الدور الحيوي للمحاسبة المالية في تعزيز الحوكمة والرقابة المجتمعية في المؤسسات الاقتصادية، مع التركيز على الآليات التي تمكن من تحويل البيانات المالية إلى أدوات فعالة لدعم اتخاذ القرار وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الاول : التعريف بالبحث

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التحديات الكبيرة التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في مجال الحوكمة والرقابة المجتمعية حيث تشير العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية إلى وجود فجوة واضحة بين الممارسات المحاسبية المتبعة والاحتياجات الفعلية لصناع القرار والمجتمع في متابعة الأداء المالي للمؤسسات وتظهر هذه الفجوة بشكل جلي في عدم كفاية المعلومات المالية الدقيقة والشاملة التي تسمح بتقييم الوضع المالي للمؤسسة بشكل موضوعي مما يؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية وتأخر اتخاذ الإجراءات التصحيحية(الشريف، ٢٠١٦، ص ١١٥) كما أن غياب الشفافية المالية يفتح المجال أمام ممارسات غير قانونية أو أخلاقية قد تؤثر على استدامة المؤسسة وثقة أصحاب المصلحة كما يلاحظ أن العديد من المؤسسات لا تمتلك نظم محاسبية متكاملة قادرة على تقديم البيانات المالية بطريقة واضحة وموثوقة تمكن المجتمع من متابعة استخدام الموارد والمساءلة عن القرارات المالية المتخذة وهو ما يضع المجتمع في موقف محدود من القدرة على ممارسة الرقابة المجتمعية الفاعلة(يزيد، ٢٠١٧، ص ٢٠٣) وبالتالي تتضح الحاجة الملحة لدراسة دور المحاسبة المالية كأداة استراتيجية لدعم الحوكمة المؤسسية وتعزيز الرقابة المجتمعية من خلال توفير المعلومات الدقيقة والكافية التي تساعد في توجيه الموارد وتحقيق أهداف الشفافية والمساءلة وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية والقانونية كما تبرز المشكلة بشكل أكبر في المؤسسات الاقتصادية التي تواجه تحديات تنظيمية وإدارية واقتصادية متنوعة مما يجعل من الضروري تحليل العلاقة بين جودة المحاسبة المالية وقدرتها على دعم الحوكمة الفعالة وتعزيز الرقابة المجتمعية

بهدف تقديم توصيات عملية تسهم في تحسين الأداء المالي والحوكمة وتعزيز الثقة بين المؤسسة والمجتمع.

اهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يعالج إحدى القضايا الأساسية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة والتي تتمثل في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق الحوكمة الرشيدة من خلال المحاسبة المالية حيث توفر الدراسة إطارًا علميًا لفهم الدور الحيوي الذي تلعبه المعلومات المالية الدقيقة في دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية بشكل سليم وتمكين المجتمع من ممارسة الرقابة الفاعلة على المؤسسات(جلاخ وحمادي، ٢٠١٨، ص ٤٤) كما يسهم البحث في تقديم رؤى عملية للمؤسسات حول كيفية تحسين نظم المحاسبة المالية بحيث تصبح أداة استراتيجية تساعد على كشف التجاوزات المالية ومكافحة الفساد وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية كما أن الدراسة تكتسب أهميتها من قدرتها على توضيح العلاقة بين جودة التقارير المالية والقدرة على تحقيق الرقابة المجتمعية الفاعلة وما يترتب على ذلك من تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المؤسسات الاقتصادية ويكتسب البحث بعدًا أكاديميًا آخر من خلال تزويد الباحثين والمهتمين بالحوكمة والمحاسبة المالية بإطار تحليلي يمكن تطبيقه على مؤسسات مختلفة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي مما يسهم في دعم الدراسات المستقبلية المتعلقة بتحسين الحوكمة والرقابة المجتمعية ويعد البحث ذا قيمة عملية في ضوء الحاجة الملحة للمؤسسات الاقتصادية إلى اعتماد نظم محاسبية متكاملة توفر البيانات الدقيقة والشاملة التي تمكن المسؤولين وأصحاب المصلحة من تقييم الأداء المالي واتخاذ الإجراءات المناسبة بما يعزز من الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية ويضع هذا البحث أسسًا منهجية وعلمية لفهم كيفية توظيف المحاسبة المالية كأداة فعالة لدعم الحوكمة وتعزيز الرقابة المجتمعية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة شفافية المؤسسات وثقة المجتمع في الأداء المالي والاقتصادي لهذه المؤسسات. (جوده وأبو سردانه، ٢٠٠٩، ص ٣٦)

هدف البحث

يهدف البحث الحالي الى التعرف على المحاسبة المالية كأداة لدعم الحوكمة والرقابة المجتمعية في المؤسسات الاقتصادية .

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسعى إلى دراسة دور المحاسبة المالية في دعم الحوكمة والرقابة المجتمعية داخل المؤسسات الاقتصادية من خلال تحليل البيانات والمعلومات المالية ومقارنتها بممارسات الحوكمة المتبعة وتسليط الضوء على العلاقة بين جودة التقارير المالية وفعالية الرقابة المجتمعية.

الفصل الثاني : اطار نظري ودراسات سابقة

المبحث الاول : المحاسبة المالية ودورها في المؤسسات الاقتصادية

أولاً: مفهوم المحاسبة المالية وأهدافها

تعد المحاسبة المالية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية إذ تهدف إلى تسجيل وتلخيص وتصنيف كافة المعاملات المالية التي تقوم بها المؤسسة بطريقة منظمة وموثوقة تمكن الجهات الإدارية والمستثمرين وأصحاب المصلحة من فهم الوضع المالي للمؤسسة(سليمان، ٢٠٠٦، ص ١١٢) كما تسهم المحاسبة المالية في توفير معلومات دقيقة حول الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات مما يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ويعتمد مفهوم المحاسبة المالية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن دقة المعلومات وموثوقيتها مثل مبدأ الاستمرارية ومبدأ الحيطة والحذر ومبدأ الاتساق وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المعترف بها(طلب، ٢٠١٥، ص ٢٢) كما تهدف المحاسبة المالية إلى تحقيق الشفافية والمساءلة من خلال تقديم صورة واضحة وشاملة عن الأداء المالي للمؤسسة(الطيب وعتيق، ٢٠١٦، ص ٦٧) وتمكين صناع القرار والمجتمع من تقييم النتائج وتحليل المخاطر المحتملة بما يسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية والمالية للمؤسسة كما أنها تمثل أداة لتوفير البيانات

التي تساعد في التخطيط المالي ومراقبة الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية طويلة وقصيرة المدى. (إبراهيم، ٢٠١٣، ص ٤٥)

ثانياً: وظائف المحاسبة المالية في المؤسسات الاقتصادية

تلعب المحاسبة المالية دورًا محوريًا في المؤسسات الاقتصادية من خلال مجموعة من الوظائف الأساسية التي تعكس أهميتها في الإدارة والرقابة والمساءلة حيث تشمل الوظائف الرئيسية للمحاسبة المالية تسجيل العمليات الاقتصادية اليومية وتصنيفها وفق فئات مالية محددة وتحليل النتائج المالية ومقارنتها بالخطط المقررة مما يساعد على تحديد الفجوات ومواطن الضعف المالي(عبد الله، ٢٠٠٦، ص ٢١٠) ويتيح للجهات الإدارية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الكفاءة والفعالية كما تعمل المحاسبة المالية على إعداد القوائم المالية التي تعكس الأداء المالي للمؤسسة بشكل دقيق وتوفير معلومات تساعد على تقييم الوضع المالي الحالي(عبود، ٢٠٠٨، ص ٩٤) واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمارات والنفقات وإعادة تخصيص الموارد بالإضافة إلى دعم الرقابة الداخلية من خلال مراقبة العمليات المالية والكشف عن أي مخالفات أو تجاوزات مالية محتملة وبالتالي تعزيز القدرة على إدارة المخاطر المالية وتحقيق الاستدامة المالية للمؤسسة(عيدان، ٢٠١٦، ص ١٨) كما تتيح المحاسبة المالية متابعة الالتزام بالمعايير القانونية والمحاسبية وتطبيق السياسات المالية المعتمدة بما يضمن توازن الأداء المالي للمؤسسة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. (بله، ٢٠١٢، ص ١٢)

ثالثاً: دور المحاسبة المالية في دعم الحوكمة والشفافية

يتضح من خلال الدراسات الحديثة أن المحاسبة المالية ليست مجرد أداة لتسجيل العمليات المالية بل تعد وسيلة استراتيجية لدعم الحوكمة وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الاقتصادية إذ توفر البيانات والمعلومات التي تمكن صناع القرار وأصحاب المصلحة والمجتمع من متابعة الأداء المالي وتقييمه بشكل موضوعي(دهش، ٢٠٠٣، ص ٥٥) ويعتمد دور المحاسبة المالية في الحوكمة على تقديم تقارير دقيقة وموثوقة تساعد في مراقبة الالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية وتحقيق العدالة والمساءلة كما أن المحاسبة المالية تسهم في تمكين الرقابة المجتمعية من خلال توفير معلومات واضحة وموثوقة تساعد على كشف التجاوزات المالية وتقليل فرص الفساد المالي وتحسين إدارة الموارد الاقتصادية ويبرز هذا الدور بشكل أكبر في المؤسسات التي تتسم بتعقيد العمليات المالية وتعدد الجهات المعنية حيث تصبح المحاسبة المالية أداة لا غنى عنها لضمان الشفافية وتوفير البيانات اللازمة لتقييم الأداء المالي والمساءلة عن القرارات المتخذة(سليمان، ٢٠٠٦، ص ٤٠) كما أن دمج المحاسبة المالية ضمن إطار الحوكمة المؤسسية يساهم في تعزيز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة ويتيح إمكانية قياس مدى الالتزام بالسياسات المالية والاستراتيجيات المعتمدة مما يدعم التنمية المستدامة ويؤكد أن المحاسبة المالية تشكل حلقة وصل بين الإدارة والمجتمع فهي توفر المعلومات الضرورية لتعزيز الرقابة الفاعلة وضمان توافق الأداء المالي مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة والمعايير الأخلاقية والمحاسبية المتعارف عليها. (جلاب، ٢٠١٥، ص ٨٨)

المبحث الثاني : الحوكمة المؤسسية والرقابة المجتمعية وعلاقتهما بالمحاسبة المالية

أولاً: مفهوم الحوكمة المؤسسية وأهميتها

تُعرف الحوكمة المؤسسية على أنها مجموعة من الأنظمة والسياسات والعمليات التي تهدف إلى توجيه المؤسسات الاقتصادية وإدارتها بطريقة تحقق التوازن بين مصالح الإدارة وأصحاب المصلحة والمجتمع(سليمان، ٢٠٠٨، ص ٧٢) وتسعى إلى ضمان التزام المؤسسات بالقوانين والمعايير الأخلاقية والمحاسبية كما تشمل الحوكمة المؤسسية مبادئ أساسية مثل الشفافية والمساءلة والمساواة في الحقوق والمسؤولية عن اتخاذ القرارات المالية والإدارية وتكتسب الحوكمة أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية لأنها تعمل على تقليل المخاطر المالية والاحتيال المالي وتعزز من قدرة المؤسسة على إدارة مواردها بكفاءة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية(عبد العال، ٢٠٠٧، ص ١٠٥) ويظهر دور الحوكمة بشكل واضح في تعزيز ثقافة الالتزام والمساءلة داخل المؤسسة ومن خلال تطبيق آليات الحوكمة يمكن ضمان اتخاذ القرارات المالية والإدارية بشكل رشيد وعادل بما يضمن استدامة المؤسسة ويعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في قدرتها على تحقيق أداء مالي مستقر وشفاف. (راضي، ٢٠١١، ص ١٥٠)

ثانياً: الرقابة المجتمعية ودورها في المؤسسات الاقتصادية

تلعب الرقابة المجتمعية دورًا محوريًا في متابعة أداء المؤسسات الاقتصادية والتأكد من التزامها بالمعايير القانونية والأخلاقية حيث تمكن هذه الرقابة المجتمع وأصحاب المصلحة من تقييم الأداء المالي والمساءلة عن أي تجاوزات أو سوء إدارة للموارد الاقتصادية(عبد الملك، ٢٠٠٤، ص ١٨٠) ويعتمد نجاح الرقابة المجتمعية على قدرة المؤسسات على توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تسهل عملية التقييم والمتابعة ويبرز دور الرقابة المجتمعية بشكل أكبر في المؤسسات التي تواجه تعقيدات مالية وإدارية متعددة(فوزي وآخرون، ٢٠٠٣، ص ١٤) إذ تعمل على تعزيز المساءلة ومكافحة الفساد المالي وتحسين إدارة الموارد الاقتصادية كما تساعد هذه الرقابة على خلق بيئة مؤسسية قائمة على الثقة والشفافية وتوفر فرصة لصناع القرار في المؤسسات لتعديل السياسات والإجراءات بما يتوافق مع المصلحة العامة(قباجة، ٢٠٠٨، ص ١٣٠) ويؤكد هذا الدور على أهمية تمكين المجتمع من الوصول إلى المعلومات المالية الصحيحة وفي الوقت المناسب لتحقيق الرقابة الفعالة وتعزيز الالتزام بالحوكمة المؤسسية وتطوير الأداء المالي للمؤسسة بما ينعكس إيجابًا على التنمية المستدامة والثقة العامة في المؤسسات الاقتصادية. (زين الدين ودهيمي، ٢٠١٢، ص ٣٠)

ثالثاً: العلاقة بين المحاسبة المالية والحوكمة والرقابة المجتمعية

تتضح أهمية المحاسبة المالية في دعم الحوكمة والرقابة المجتمعية من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة التي تساعد على متابعة الأداء المالي للمؤسسة وتقييم مدى الالتزام بالمعايير القانونية والمحاسبية(لطفي، ٢٠٠٩، ص ٢٤٥) كما أن المحاسبة المالية تمثل أداة استراتيجية تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مالية رشيدة وتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة وتساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تقديم تقارير مالية موثوقة تعكس الواقع المالي للمؤسسة بدقة وتتيح لأصحاب المصلحة والمجتمع تقييم الأداء المالي والمطالبة بالمساءلة عند الحاجة(نعمان، ٢٠١٧، ص ١٩٠) ويظهر هذا الدور بشكل أكبر في المؤسسات التي تتعامل مع موارد مالية كبيرة ومتنوعة إذ تصبح المحاسبة المالية عنصرًا لا غنى عنه لضمان استدامة الأداء المالي وتحقيق التوافق بين الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة والمتطلبات القانونية والأخلاقية ويؤكد دمج المحاسبة المالية ضمن آليات الحوكمة المؤسسية على أن المعلومات المالية ليست مجرد بيانات رقمية بل هي أداة فعالة لدعم الشفافية وتعزيز الرقابة المجتمعية وتمكين المجتمع من ممارسة دوره الرقابي بشكل فعال مما يسهم في تحسين إدارة الموارد المالية والحد من التجاوزات المالية وتحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات الاقتصادية. (السعدني، ٢٠٠٦، ص ٥)

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

الدراسة الاولى للباحث **أسامة عياد رمضان جنقر** موضوع **أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية** وقد نُشرت هذه الدراسة في مجلة الدراسات الاقتصادية لعام ٢٠٢٣، واعتمدت الدراسة في منهجها على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي للوصول إلى النتائج المنشودة، وقد مثل مجتمع البحث المراجعين العاملين بديوان المحاسبة والبالغ عددهم ٢٣٠ موظفًا، ثم اختار الباحث عينة عشوائية بسيطة منهم بلغ عددها ٨٠ موظفًا تم توزيع استبيانات عليهم تم استخدام ٧٠ منها في التحليل، وقد هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين تطبيق آليات المحاسبة المالية المرتبطة بحوكمة الشركات مثل آلية التزام الشركة بتطبيق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية والمعايير المحاسبية والمراجعة وآلية المراجعة الداخلية وآلية المراجع الخارجي وآلية استقلال لجان المراجعة وتحسين الأداء المالي للمؤسسات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة دلالة إحصائية قوية بين تطبيق هذه الآليات المحاسبية وتحسين الأداء المالي بما يدعم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية، وهو ما يعزز أهمية الدمج بين نظم المحاسبة الفعالة ومبادئ الحوكمة لتحقيق نتائج مالية أفضل وأداء مؤسسي أعلى .

الدراسة الثانية تمثل في البحث المعنون Corporate governance and financial accountability: a legal-accounting perspective للباحث **Manoj Kumar Gupta** والذي نُشر في مجلة *Journal of Advanced Education and Sciences* عام ٢٠٢٣، وقد قدم هذا البحث تحليلًا شاملًا للعلاقة بين الحوكمة المؤسسية والمساءلة المالية من منظور

قانوني ومحاسبي، مشددًا على أن **القواعد القانونية وأطر المحاسبة المتقدمة تُعد الأساس لضمان تقارير مالية شفافة ودقيقة**، وقد ناقش الباحث تاريخ تطور هذه العلاقة من خلال أحداث فضائح الشركات الكبرى مثل **Enron**و **Satyam**التي أثَّرت في تشريعات الحوكمة والمحاسبة، كما سلط الضوء على النظريات الأساسية في الحوكمة مثل **نظرية الوكالة ونظرية الوصاية ونظرية أصحاب المصلحة**، إضافة إلى تحليل دور مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي في إنفاذ مبادئ الحوكمة، واستكشف التحديات المستقبلية بما في ذلك دمج عوامل **البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)** وأثر الرقمنة على الحوكمة والمساءلة المالية، وقد خلص البحث إلى أن وجود نظام قوي للحوكمة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمصداقية المعلومات المالية وثقة الأسواق والمستثمرين .

الفصل الثالث : الجانب العملي

أولاً: منهجية البحث الميداني

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور المحاسبة المالية في تعزيز الحوكمة والرقابة المجتمعية ضمن المؤسسات الاقتصادية. تم جمع البيانات عبر استبيانات ومقابلات شبه منظمة مع المحاسبين والمسؤولين الماليين وخبراء الحوكمة، بالإضافة إلى استخدام البيانات الثانوية من التقارير السنوية للشركات ومراجعاتها والهيئات الرقابية.

تم تصميم الاستبيان ليغطي ثلاثة محاور رئيسية :جودة التقارير المالية، دور المحاسبة المالية في الحوكمة، والرقابة المجتمعية. وتم التحقق من صدق وثبات الأداة باستخدام اختبار ألفا كرونباخ حيث بلغت قيمة الثبات ٠,٨٧، ما يدل على موثوقية عالية.

تكون مجتمع البحث من المؤسسات الاقتصادية العاملة في العراق خلال ٢٠٢٤–٢٠٢٥، بما يشمل المصارف والشركات المساهمة العامة والشركات الخاصة الكبرى، وبلغ عددها ١٥٠ مؤسسة. تم اختيار عينة طبقية غير احتمالية لضمان تمثيل جميع القطاعات، وبلغ حجم العينة ٥٠ مؤسسة شملت 120 موظفًا، وتم استلام 110استبيانات صالحة للتحليل.

المحور الأول: جودة التقارير المالية

جدول (١) تحليل فقرات الاستبيان لجودة التقارير المالية

فقرة الاستبيان	متوسط التقييم (من ٥)	نسبة الاستجابة%
دقة تسجيل العمليات المالية	4.1	37
الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية	3.8	50
وضوح القوائم المالية المقدمة	4.0	45
شمولية التقارير المالية	3.9	48
الالتزام بالمواعيد الزمنية لإعداد التقارير	4.2	55
مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية	3.7	42
وضوح تفسير النتائج المالية	3.9	44

يظهر الجدول أن المؤسسات تولي اهتمامًا جيدًا بدقة تسجيل العمليات المالية، حيث يعكس متوسط التقييم ٤,١ التزامًا جيدًا بالمعايير التشغيلية. الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية جاء متوسطًا، مما يشير إلى تفاوت في تطبيق المعايير بين المؤسسات، وقد يؤثر ذلك على مصداقية التقارير عند المراجعة الخارجية. وضوح القوائم المالية وتفسير النتائج حصل على تقييم مرتفع نسبيًا، ما يدل على قدرة المؤسسات على إيصال المعلومات لأصحاب المصلحة بوضوح. الالتزام بالمواعيد الزمنية يحقق أعلى تقييم، ما يعكس انتظام المؤسسات في تقديم التقارير المالية بشكل دوري. أما الإفصاح عن المخاطر المالية، فقد جاء أقل تقييمًا، ما يشير إلى الحاجة لتعزيز شفافية المخاطر ضمن التقارير المالية. بشكل عام، يعكس هذا المحور أن جودة التقارير المالية متوسطة إلى جيدة، وأن هناك فجوات يمكن تحسينها لدعم الحوكمة بشكل أفضل.

المحور الثاني: دور المحاسبة المالية في الحوكمة

جدول (٢) تحليل فقرات الاستبيان لدور المحاسبة المالية في الحوكمة

فقرة الاستبيان	متوسط التقييم (من ٥)	نسبة الاستجابة%

دعم المحاسبة للشفافية المالية	4.2	60
تعزيز المساءلة الإدارية	4.0	55
تحسين التخطيط المالي الاستراتيجي	3.8	50
توفير معلومات دقيقة لصناع القرار	4.1	58
دعم تطبيق معايير الحوكمة	3.9	52
رصد الأداء المالي مقابل الأهداف	3.8	49
توثيق القرارات المالية	3.7	47
دعم التدقيق الداخلي والخارجي	4.0	56

تشير نتائج هذا الجدول إلى أن المحاسبة المالية تلعب دورًا مهمًا في دعم الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، إذ حصل دعم الشفافية على أعلى تقييم في هذا المحور. تحسين التخطيط المالي الاستراتيجي ورصد الأداء المالي مقابل الأهداف جاءا أقل تقييمًا، ما يشير إلى وجود تحديات في استخدام البيانات المالية في التخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية. توثيق القرارات المالية يحتاج لتعزيز، بينما دعم التدقيق الداخلي والخارجي حصل على تقييم مرتفع نسبيًا، مما يوضح أهمية المحاسبة المالية كأساس للرقابة المؤسسية. بشكل عام، المحور يؤكد دور المحاسبة المالية في تمكين الحوكمة، لكنه يحتاج لتطوير أدوات ربط الأداء المالي بالأهداف الاستراتيجية لتحقيق تكامل أكبر.

المحور الثالث: الرقابة المجتمعية

جدول (٣) تحليل فقرات الاستبيان للرقابة المجتمعية

فقرة الاستبيان	متوسط التقييم (من ٥)	نسبة الاستجابة%
متابعة الأداء المالي من قبل المجتمع	4.0	58
قدرة المجتمع على التدخل	3.7	50
فعالية الإفصاح المالي	4.1	62
تقديم المعلومات المالية لأصحاب المصلحة	4.0	55
سهولة الوصول للتقارير المالية	3.9	50
تمكين المجتمع من اتخاذ قرارات صحيحة	3.8	48
مستوى الثقة في المعلومات المالية	4.0	53

يُظهر الجدول أن الرقابة المجتمعية تعتمد بشكل أساسي على جودة الإفصاح المالي ومتابعة الأداء، حيث حصلت فقرة فعالية الإفصاح على أعلى متوسط تقييم ٤,١، مما يدل على أن المؤسسات توفر معلومات كافية للمجتمع لمتابعة الأداء المالي. قدرة المجتمع على التدخل واتخاذ القرارات جاءت أقل تقييمًا، ما يشير إلى ضرورة تعزيز آليات المشاركة المجتمعية في القرارات المالية. سهولة الوصول للتقارير المالية ودرجة الثقة في المعلومات متوسطة إلى جيدة، مما يعكس أن الإفصاح المالي يساهم في تمكين الرقابة المجتمعية، لكنه يحتاج لتحسين الوصول إلى المعلومات وتعزيز الشفافية.

رابعاً: التفسير العام للنتائج

أن جودة المحاسبة المالية ودورها في الحوكمة والرقابة المجتمعية مترابطة، وأن الإفصاح المالي والشفافية يمثلان العناصر الأكثر تأثيرًا في تمكين الرقابة المجتمعية ومساءلة الإدارة. في المقابل، الالتزام بالمعايير المحاسبية وتوثيق القرارات المالية ورصد الأداء مقابل الأهداف الاستراتيجية لا يزال يحتاج لتطوير. يمكن الاستنتاج أن تعزيز التدريب، تطوير نظم الإفصاح المالي، وتحسين أدوات الرقابة الداخلية والخارجية سيساهم في تكامل الحوكمة مع المحاسبة المالية وتحقيق التنمية المستدامة والثقة المجتمعية.

الجدول ٤: توزيع المستجيبين وفق القطاع الاقتصادي

القطاع الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المستجيبين	نسبة التمثيل%
المصارف	15	40	36.4
شركات مساهمة عامة	20	45	40.9
شركات خاصة كبرى	15	25	22.7

يوضح الجدول أن أكبر نسبة من المستجيبين جاءت من الشركات المساهمة العامة بما يعكس كثافة هذا القطاع في تطبيق نظم المحاسبة والحوكمة بالمقارنة مع القطاع الخاص والمصارف.

الجدول ٥: مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية

مستوى الالتزام	عدد المستجيبين	النسبة المئوية%
عالي	35	31.8
متوسط	55	50.0
منخفض	20	18.2

يبين الجدول أن نصف المستجيبين تقريبًا يرون أن الالتزام بالمعايير المحاسبية متوسط، مما يشير إلى وجود فجوة محتملة في جودة تطبيق المحاسبة المالية.

الجدول ٦: دور المحاسبة المالية في تعزيز الحوكمة

دور المحاسبة المالية	متوسط التقييم (من ٥)
دعم الشفافية	4.2
تمكين الرقابة	4.0
تحسين الأداء المالي	3.8

تشير النتائج إلى أن أعلى تقدير تمحور حول دور المحاسبة المالية في دعم الشفافية، تليها القدرة على تمكين الرقابة المجتمعية، بينما سجل تحسين الأداء المالي تقديرًا أقل نسبيًا.

خامساً: تحليل النتائج

من خلال تحليل البيانات المستمدة من الجداول السابقة يتضح أن المحاسبة المالية تمثل أداة مهمة لدعم الحوكمة والرقابة المجتمعية إذ أن غالبية المؤسسات تراعي المبادئ المحاسبية الأساسية، كما أن هناك اهتمامًا ملحوظًا بتطبيق معايير الشفافية والمساءلة، إلا أن مستوى الالتزام بالمعايير المحاسبية لا يزال **متوسطًا في كثير من المؤسسات** مما يشير إلى الحاجة لتعزيز برامج التدريب ورفع مستوى التوعية لدى العاملين بالمؤسسات. ويظهر أيضًا أن المحاسبة المالية تساعد المجتمع وأصحاب المصلحة على ممارسة الرقابة الفعلية من خلال الاطلاع على التقارير المالية، إذ أن تقييم دور المحاسبة في دعم الشفافية والرقابة جاء مرتفعًا مما يعكس أثرها الإيجابي على مساعدة المجتمع في متابعة الأداء المالي للمؤسسات، كما تبين أن تحسين الأداء المالي ما يزال يحتاج إلى استراتيجيات إضافية لتعزيز تكامل نظم المحاسبة مع أدوات الحوكمة المؤسسية بما يحقق الرقابة الشاملة ويعزز ثقة المجتمع والمستثمرين.

سادساً: التفسير العام للنتائج

يمكن تفسير النتائج على أن المؤسسات التي تطبق نظم محاسبية دقيقة وموثوقة تظهر قدرة أكبر على تعزيز الشفافية والمساءلة وتفعيل الرقابة المجتمعية، فيما المؤسسات التي تفتقر إلى الالتزام الكامل بالمعايير المحاسبية تواجه تحديات في تحقيق الرقابة الفعلية ويؤكد ذلك أهمية الاستثمار في تطوير نظم المحاسبة المالية، وتدريب المحاسبين، وتحسين آليات الرقابة الداخلية والخارجية بما يضمن تكامل الحوكمة مع المعلومات المالية. وتوضح النتائج أن المحاسبة المالية لا تقتصر على كونها أداة لإعداد القوائم المالية فحسب، بل تتعدى ذلك لتصبح آلية استراتيجية تساهم في تمكين المجتمع وأصحاب المصلحة من متابعة الأداء المالي والمحاسبي للمؤسسة، وتعزيز دور الحوكمة المؤسسية في تحقيق التنمية المستدامة.

النتائج

- أظهرت الدراسة أن جودة التقارير المالية تسهم بشكل مباشر في تعزيز الشفافية داخل المؤسسات الاقتصادية
- تبين أن دقة تسجيل العمليات المالية والالتزام بالمواعيد الزمنية لإعداد التقارير من أكثر الجوانب التزامًا لدى المؤسسات محل الدراسة
- كشفت النتائج عن تفاوت في مستوى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية بين المؤسسات، مما يؤثر على قابلية المقارنة بين القوائم المالية
- أوضحت الدراسة أن المحاسبة المالية تدعم المساءلة الإدارية وتوفر معلومات موثوقة لصناع القرار
- بينت النتائج وجود ضعف نسبي في توظيف المعلومات المحاسبية في التخطيط المالي الاستراتيجي
- أظهرت النتائج أن الإفصاح المالي يسهم في تعزيز الرقابة المجتمعية وزيادة الثقة بالمعلومات المالية
- تبين أن قدرة المجتمع على التدخل في القرارات المالية لا تزال محدودة بسبب ضعف آليات المشاركة المؤسسية
- أكدت النتائج أن تعزيز الشفافية المالية يرتبط بارتفاع مستوى الثقة بين المؤسسة والمجتمع

الاستنتاجات

- المحاسبة المالية تمثل أداة محورية في دعم الحوكمة والرقابة داخل المؤسسات الاقتصادية
- جودة المعلومات المالية شرط أساسي لتحقيق الشفافية والمساءلة المؤسسية
- ضعف الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يقلل من فاعلية الحوكمة والرقابة
- العلاقة بين المحاسبة المالية والحوكمة علاقة تكاملية وليست علاقة تقنية فقط
- الإفصاح المالي الفعال يعزز الرقابة المجتمعية ويقوي الثقة بالمؤسسات
- غياب التكامل بين المحاسبة والتخطيط الاستراتيجي يحد من الاستفادة من البيانات المالية
- تطوير نظم المحاسبة يسهم في الحد من الممارسات غير الرشيدة داخل المؤسسات

التوصيات

- العمل على تعزيز الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية داخل المؤسسات الاقتصادية
- تطوير نظم إعداد التقارير المالية بما يضمن وضوح المعلومات وسهولة فهمها
- توسيع دور المحاسبة المالية في دعم التخطيط المالي الاستراتيجي
- تعزيز آليات الإفصاح عن المخاطر المالية ضمن التقارير السنوية
- دعم استقلالية وحدات التدقيق الداخلي والخارجي داخل المؤسسات
- توفير برامج تدريبية مستمرة للعاملين في المجال المحاسبي
- تعزيز قنوات التواصل بين المؤسسات والمجتمع لتمكين الرقابة المجتمعية
- اعتماد سياسات مالية واضحة تدعم مبادئ الشفافية والمساءلة

المصادر والمراجع

١. إبراهيم، شيماء محمد سمير، "التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من الفساد المالي"، بحوث مستقبلية، العدد ٤١، ٢٠١٣، كلية الحدباء الجامعة، العراق.
٢. بله، د. سيد عبد الرحمن عباس، "دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ١٢، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢.
٣. جلاب، محمد، "دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥.

٤. دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، مركز المشروعات الدولية، ٢٠٠٥.
٥. راضي، محمد سامي، موسوعة المراجعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١.
٦. زين الدين، د. بروش وجابر، دهيمي، "دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري"، لملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية في الحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢.
٧. السعدني، مصطفى حسين بسيوني، "الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات"، ورقة عمل ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦.
٨. سليمان، محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة"، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٦.
٩. طلب، حسنين راغب، "أثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٥، بغداد، العراق، ٢٠١٥.
١٠. الطيب، مبرك وتوفيق، عتيق، "أثر حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة الاقتصادية"، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٦.
١١. عبد الله، سعاد سعيد غزال، "الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة في ضوء التحكم المؤسسي وأثرها على الإفصاح المحاسبي"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٦.
١٢. عبود، د. سالم محمد، "ظاهرة الفساد الإداري والمالي"، دار الدكتور للعلوم، بغداد، العراق، ٢٠٠٨.
١٣. عيدان، فريال مشرف، "الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠١٦.
١٤. دهش، نعيم (٢٠٠٣) الحوكمة المؤسسية وعلاقتها بالتدفق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس بعنوان: التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان الأردن، ٢٤-٢٥ أيلول.
١٥. سليمان، محمد (٢٠٠٦) حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٦. سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٨) حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٧. عبد العال، طارق (٢٠٠٧) حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٨. عبد الملك، أحمد رجب (٢٠٠٤) إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد ١٠، ص ١٨٠.
١٩. فوزي، وآخرون (٢٠٠٣) تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
٢٠. قباجة، عدنان (٢٠٠٨) أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
٢١. لطفي، أمين السيد أحمد (٢٠٠٩) نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
٢٢. لبنى هاشم نعمان، أثر نظام التكاليف أساس الأنشطة على جودة المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء - دراسة ميدانية تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية العراقية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، السودان، جامعة النيلين، ٢٠١٧.

٢٣. حاب الله الشريف، أساليب المحاسبة الإدارية بين النظرية والتطبيق - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة ومالية، الجزائر، جامعة أم البواقي، ٢٠١٦.
٢٤. تقرارت يزيد، دور أساليب المحاسبة الإدارية في حوكمة المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٧.
٢٥. جلاخ حسين، حمادي نبيل، أثر نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحسين الإفصاح والشفافية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ١١، (٠٢)، ٢٠١٨.
٢٦. عبد الحكيم مصطفى جوده، جمال عبد الرحمن أبو سردانه، تقييم نظام الموازنة التخطيطية في أمانة عمان الكبرى دراسة ميدانية، مجلة البصائر، المجلد ١٣، العدد ٢، ٢٠٠٩.